



عشر مناطق صناعية تخصصية ونوعية وشاملة مطروحة للاستثمار

٤٩,٧ مليون دولار التكلفة الاستثمارية للمنطقة الصناعية والتجزئية في المنطقة الحرة بعدن، و١٥ مليون دولار تكلفة قرية البضائع والشحن الجوي

والتجزئية، حيث سيتم إقامة وتطوير منطقة صناعية استثمارية متكاملة تخصص لإقامة مشاريع استثمارية، منها على سبيل المثال صناعة مواد البناء ومعامل وورش، وصناعات غذائية، ولباس وتريكو، ومجموعة الصناعات الورقية ومعدات الطباعة والنشر، وصناعات الالكترونية ومهربيائية، ومنطقة تخزين، والخدمات الإدارية والتجارية المساعدة، وقد أُنْخِر موقع المشروع بعناية تامة لاستفادة من المزايا والموقع المرمع لارض المشروع من جولة كالتس حتى الحسوة بالنقطة (A) نظراً لقربه من ميناء الحايوات والطرق والمناطق الصناعية القائمة بالقطاع (A)، ولارتباطه بشبكة الطرق الرئيسية والمحورية للمدينة وايضاً قربه من المرافق السكنية والخدمية للمدينة، وجود مساحة كبيرة ٨٣٦ هكتاراً الامر الذي يستيح تطوير المنطقة على مراحل وبحسب الطلب، ويتوافق عدد كبير من الامتيازات الزراعية والموارد السمكية والمعدنية وغير المعدنية في مدينة عدن والمناطق المجاورة لها، كما تتوافر العمالة المحلية من الجنسين وياجور منافسة في معظم المجالات المحلوبة، وهي عمالة شابة وماهرة ولديها قابلية كبيرة للتدريب والتأهيل، وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بحوالي ٨٣٠، ٧٢٧، ٤٩ دولاراً، ويستهدف المشروع السوق المحلية، وأسواق الشرق الاوسط وافريقيا وأوروبا وشبه القارة الهندية، وتتضمن مبررات طرح المشروع تزايد الطلب وخاصة على المواقع الاستثمارية المخدمية والمباني والمكاتب الجاهزة في مقابل قلة العرض، وبالنسبة للبنية التحتية ومدى توافر الخدمات الأساسية، فإنه يمكن توفير الطاقة الكهربائية بشكل جزئي من خلال ربط الشبكة الداخلية في الموقع بمحطة توليد الخاصة بالمنطقة الحرة البالغ طاقتها الانتاجية حالياً ١٤٠ ميغاوات، قابلة للتوسع إلى ٢٨٠ ميغاوات، وتلك تتوافر وتأمينات المياه وخدمات الصرف الصحي وإن بشكل محدود، من خلال ربط الشبكات الداخلية في الموقع بشبكات المياه والصرف الصحي الرئيسية للمدينة، وقد أعدت شركة هالكرو العالمية دراسة فنية للمشروع في عام ١٩٩٤، كما أعدت شركة كوريس ولابريد دراسة جدوى في عام ١٩٩٧، وهناك دراسة فنية أخرى معدة من قبل شركة اكبيل التريكية عام ٢٠٠٦.

قرية البضائع والشحن الجوي

ووفقاً للفرص الاستثمارية المعددة من قبل الحكومة فإن مشروع قرية البضائع والشحن الجوي يهدف إلى تطوير مجال النقل والشحن الجوي من خلال إقامة منشآت التخزين مخازن جافة، ومخازن مكيفة، ومخازن تبريد، ومخازن للبضائع النهمية بالإضافة إلى مبان إدارية ومرافق خدمية، ومعدات وتجهيزات وسوف يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل الأولى ٢٦٠، ٥ هكتار، والثانية ٢٣٠، ٥ هكتار، والثالثة ١٣٠ هكتار. ويقع المشروع جنوب غرب مطار عدن (القطاع F) وقد اختير الموقع نظراً لقربه من مرجعات مطار عدن ووجود هياكل جاهزة في الموقع قابلة للتجديد والاستخدام مستودعات للتخزين، بالإضافة إلى قربه من ميناء الحايوات والمناطق الصناعية ووجود مساحات كبيرة نسبياً ١٦٨ هكتاراً، الامر الذي سيستيح تطوير المنطقة على مراحل والتوسع بحسب الطلب، فضلاً عن ارتباط الموقع بشبكة الطرق الرئيسية والحوورية للمدينة وقربه من المرافق السكنية والخدمية للمدينة بالإضافة إلى وجود طريق داخلية مبروطة بشبكة الطرق الرئيسية والمحورية للمدينة، وتتوافر اأيدي العاملة من الجنسين وياجور منافسة في معظم المجالات المحلوبة وهي عمالة شابة ومتعلمة ولديها قابلية كبيرة للتدريب والتأهيل، وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بحوالي ١٥ مليون دولار، ويستهدف أسواق الشرق الاوسط وافريقيا وأوروبا وشبه القارة الهندية وشرق اسيا، ومن مبررات طرح المشروع تزايد نمو الطلب الظاهر على خدمات الشحن (البري/ الجوي - الجوي/ البري) ووجود طلب كامن قابل للزيادة بوتائر عالية على خدمات الشحن الجوي الجوي والبحري الجوي في مقابل نقصان العرض على خدمات الشحن الجوي فقط وبشكل محدود، ويمكن توفير الطاقة الكهربائية وتأمينات المياه وخدمات الصرف الصحي وإن بشكل محدود، من خلال ربط الشبكات الداخلية في الموقع بشبكات المياه والصرف الصحي الرئيسية للمدينة، وقد أعدت دراسة اولية للمشروع من قبل خبير منقطة البونديو في عام ١٩٩٧، كما أعدت دراسة فنية من شركة تاكو الهولندية في عام ٢٠٠١.

المنتج السياحي فقم - عمران

وأكدت الدراسات الخاصة المعددة من قبل الحكومة حول مشروع المنتج السياحي فقم - عمران أن المشروع يستهدف إقامة مناطق سياحية متكاملة الخدمات على ضوء التخطيط الوطني للمنطقة السياحية، ويتضمن المشروع ثلاثة محاور أساسية هي منطقة الشاطئ البلاج ويمتد بطول ٩٥٠٠ متر وعرض ٢٠٠ متر، ومنطقة الحزام الأخضر بعرض ٢٠٠ متر ومساحة إجمالية ١٣٤١ هكتاراً، ومنطقة عمران السياحية وتشمل مشاريع الترفيهات السياحية والفنادق السياحية والموفيات السياحية، والشقق السياحية، بالإضافة إلى مواقع لإنشاء محطات الوقود، ومساحات مخصصة لبناء مراكز الخدمات العامة والمناطق الترفيهية. ويقع المشروع في القطاع (E) على الشريط الساحلي الممتد من بندر فقم وحتى رأس عمران، وتكمن مزاياه في أن المنطقة فقم - عمران هي من مناطق الجذب للسباحة الداخلية والخارجية طوال أيام السنة، وهي شاطئ بريان ناعمة ومياه زرقاء وفضة وغنية بالشعب المرجانية والأحياء البحرية، بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة ١٣٤١ هكتاراً، الأمر الذي يتيح تطوير المنطقة على مراحل والتوسع بحسب الطلب، كما يبعد الموقع عن خوضاء المدينة فضلاً عن قرب المسافة من الميناء والمطار حيث لا تتجاوز المسافة ٤٥ دقيقة، ويوجد في الموقع شبكة طرق داخلية مرتبطة بشبكة الطرق الرئيسية والمحورية للمدينة وتتوافر العمالة المحلية من الجنسين وياجور منافسة في معظم المجالات المحلوبة وهي عمالة شابة وماهرة ولديها قابلية للتدريب والتأهيل، وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بحوالي ١٢٠ مليون دولار، ويستهدف المشروع السوق المحلية والخارجية.

تعرض الحكومة في مؤتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية المقرر انعقاده يومي ٢٢ و ٢٣ أبريل، فرصاً للاستثمار في المناطق الصناعية الثلاث في عدن والحديدة وحضرموت، والتي تم إنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لها، وذلك في إطار سياسة تحفيز وجذب الاستثمار.

ويستهدف مشروع المناطق الصناعية توفير الأرض والخدمات اللازمة للنشاط والاستثمار الصناعي في مناطق محددة تسهل مهمة المستثمر وتقلل كلفة الاستثمار وتوفير الرعاية والإشراف والتكامل الصناعي، وتسريع وتوزيع وتنويع التنمية الصناعية بالاستفادة من المزايا النسبية، وزيادة فرص العمل والدخل واستقطاب التكنولوجيا ورأس المال.

٢٦,٢ مليون دولار تكاليف استثمارية للمنطقة الصناعية بالحديدة

ومن خط أنبوب تصدير الغاز الطبيعي، وذلك بتسهيل الحصول على مصدر وقود لمولدات الطاقة الكهربائية، والحركات والمعدات والآلات وينتظام دائم وبتأوقات خاصة، كما ترتبط المنطقة الصناعية بخط السكة الحديد الذي سييسر لنقل هذه المواد إلى المنطقة الصناعية والميناء التصديري في لحاف، كما يمكن إقامة مناطق صناعية في مواقع تواجد المواد الخام في الحقائقات المذكورة، والمستثمر الخيار للاستثمار بها منها.

وقدم تم إنجاز الدراسات الاستكشافية للتمعدنات وتحديد الاحتماليات التجارية المتوفرة وللتنمية الاقتصادية الأولية، كما جرى إعداد الدراسات الفنية الشاملة لمشروع المنطقة الصناعية وبتمويل موافق المصوبات والمعدلات وخط السكة الحديد المزمع إقامته لخدمة التصدير لما سيتم استخراجه من الخامات والمواد والصخور الإنشائية والصناعية و مواد البناء والرخام والجرايت.

ويشكل موقع المنطقة الصناعية أهمية بالغة نظراً لتوفر وتنوع المواد الخام في هذه المحافظات ولقربه من مواقع خامات تعدينية أخرى هامة وصخور إنشائية وصناعية و مواد بناء وأحجار زينة تتواجد في محافظات أخرى، الأمر الذي يزيد من حيوية المنطقة للصناعات والمبنياتها الاقتصادية، ومن المتوقع أن تعرض المنطقة للاستثمار المباشر في المشروعات في الموقع أو في منطقة صناعية خاصة وبحسب القوانين النافذة أو اتفاقيات خاصة.

المنطقة الصناعية بأبين

أما المنطقة الصناعية بمحافظة أبين فتقع على ساحل أبين وتبعد حوالي ١٢ كم عن مدينة زنجبار عاصمة المحافظة و ٣٠ كم عن عدن و٥٨٦، ٩ كم، وقد تم استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية الكلية، وتوثيق وإستلام الأرض، ووضع العلامات والإسقاطات المحددة للمساحة والإبعاد، كما يجري حالياً استكمال مخططات النوع الصناعي والبنية الأساسية، وإعداد كراسة الترويج.

المناطق الاقتصادية المشتركة

ولتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية والتشغيلية بين اليمن وكل من الشقيقات اليمنية المتمثلة في العربية السعودية وسلطنة عمان فقد تم الاتفاق على إنشاء المناطق الاقتصادية المشتركة جوار المنافذ البرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وذلك في عدة مواقع هي المنطقة الاقتصادية المشتركة (منطقة الإخاء) في الوديعه جوار المنفذ البري بين اليمن والمملكة العربية السعودية في الربع الخالي حيث يجري التفاوض مع شركة سعودية لتطوير وتشغيل المنطقة، والمنطقة الاقتصادية المشتركة في الطوال والموقع جوار المنفذ البري للجمهورية اليمنية مع المملكة العربية السعودية، وتم تحديد اولي للنساحة ٥٠ هكتاراً قابلة للتوسع حتى ١٠ كم.

وبالنسبة للمنطقة الاقتصادية المشتركة للجمهورية اليمنية وسلطنة عمان (الريونة) فإنه تم تحديد مساحة ٤ كم٢ قابلة للتوسع حتى مساحة ٧ كم٢، عند إتمام المرحلة الثانية من التطوير، وتقع على امتداد المنطقة الاقتصادية الواقعة في الجزء العماني.

وأفادت الدراسة الخاصة بالمناطق الاقتصادية المشتركة أن أي عرض استثماري قابل للبحث والاتفاق بين البلدين، وحول بدائل التمويل والاستثمار للمناطق الاقتصادية مجمعة أو لكل منها على حدة، تؤكد دراسة الجدوى الاقتصادية الكلية واستحارية وأهمية وذات عائداً استثماري مشجع، بالإضافة إلى تعدد المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمر - المطور - المشغل والمحددة في القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الاستثمار، والقوانين رقم (١٩) لعام ٢٠٠٥ بشأن تنظيم إنشاء المناطق الصناعية وإدارتها والإشراف عليها، وعرض الحكومة اليمنية هذه المشاريع للتمويل والاستثمار بأحد البدائل التي تتضمن اتباع النهج الاستثماري بنظام (T.O.B)، بحيث يتم استكمال البنى التحتية والاستثمار في المناطق الصناعية مجتمعة أو المناطق الصناعية المرغوب في تطويرها واستثمارها لفترة التي سيتم الاتفاق عليها ومن ثم التسليم للحكومة، والبديل الثاني الاستثمار كمطور ومشغل ومؤجر بالمزايا والحوافز التي تشملها قانون الاستثمار والقوانين الجمهوري الخاص بإنشاء وتنظيم المناطق الصناعية، والبديل الثالث الاتفاق على قرض تمويلي يخصص لتنفيذ البنى التحتية لإحدى المناطق الصناعية السابقة بحسب الاختيار، كما يمكن أن يتم إبراء انفاسك لحصاص مع الشركة الراغبة في تطوير اية منطقة صناعية أو أية منطقة مشتركة خاصة.

المنطقة الحرة بعدن

وتنطر إدارة المنطقة الحرة بعدن للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في تطوير وتنشغيل بعض مكوئياتها، والتي تشمل المنطقة الصناعية

كما تسعى إلى إعادة توطير النشاطات الصناعية القائمة بتدعيم انتقالها من داخل اليمن إلى المناطق الصناعية للحد من استنزاف الموارد المائية والتأثير البيئي في مناطق التجمعات السكانية، وإقامة تكامل صناعي بين المنشآت الصناعية التي ستقام في المناطق الصناعية.

وتتوجه الحكومة لإنشاء عشر مناطق صناعية تخصصية ونوعية وشاملة وعلى مراحل في عدة محافظات وبخاصة في مدن والمائة والمنافذ البرية، حيث تم اختيار مواقعها بعناية تامة بالاستناد إلى عدة مزايا أهمها قربها من الموانئ الطرق الدولية، وتوفر قوة العمل المؤهلة، وتوفر الأرض والخدمات البنى التحتية، والتوزيع الجغرافي المناسب المنسجم مع الأسواق المحلية والخارجية، بالإضافة إلى خصائص ودواعي النشاط، وعوامل الاستقطاب والجذب للمستثمرين والمطورين للمناطق الصناعية.

المنطقة الصناعية بالحديدة

وتقع المنطقة الصناعية في محافظة الحديدة شمال مدينة الحديدة ويحدها الطريق الدولي الحديدة - جيزان والطريق الإقليمي الحديدة - الصليف وذلك تكون في موقع متوسط بين مينائي الحديدة والصليف، وقد تم إستلام أرض المنطقة الصناعية وتم وضع علامات محددة للأبعاد ومساحة المنطقة الصناعية تبلغ ٤٢ كم٢ قابلة للتوسع ولارتباط بميناء الحديدة ومساحة نواة المنطقة ٤٣٢ هكتاراً، ويقع شرق المنطقة الصناعية موقع قريب قابل للاستغلال السياحي لمشاهدة الجميلة وارضه القابلة للنشاط السياحي.

وتتضمن الأعمال الفنية المتجرزة إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية الكلية والمخطط التقسيمي الداخلية لنواة المنطقة بمساحة ٤٣٢ هكتاراً، وإعداد التصاميم الداخلية للمواقع التي ستقام عليها المنشآت الصناعية بحسب الحجم والنوع الصناعي، كما تم إعداد دراسات التأثير البيئي للمشروع بما يناسب الحجم والنوع الصناعي، وإعداد كراسة الترويج الخاصة بالمنطقة الصناعية.

وقد حددت الدراسة الخاصة بفرص الاستثمار في مجال المناطق الصناعية والتي حصلت 'الميثاق' على نسخة منها، أعمال التطوير والتزويد بالبنى الأساسية المطلوب تمويلها وبدائل التمويل والتطوير للمنطقة الصناعية بالحديدة.

واعتبرت هذا المشروع من المشروعات الاستثمارية المهمة، وإن المطلوب من المستثمر الراغب في تطويره وتشغيله تزويد المرحلة الأولى 'النواة' من المشروع بالبنى الأساسية التي تتضمن إنشاء محطة توليد الكهرباء وتشديد شبكة التوزيع، وإنشاء محطة الرفع ومد شبكة المياه، وإنشاء شبكة ومحطة معالجة الصرف الصحي، وإقامة محطة اتصالات ومد شبكة التوزيع، وكذا التاجير للمستثمرين، وتقدر دراسة الجدوى التكاليف الاستثمارية للبنى التحتية لمرحلتين الأولى للمنطقة الصناعية بالحديدة بمراحلها الثلاث ولمساحة ٤٣٢ هكتاراً، بحوالي ٣٦ مليوناً و٢٥ الف دولار، منها ١٩ مليوناً والف دولار للمرحلة الأولى و٨ ملايين و٥١١ الف دولار للمرحلة الثانية، ومنها للمرحلة الثالثة.

المنطقة الصناعية بالكلا

وتقع المنطقة الصناعية الثانية في منطقة بمرير عند مفترق طرق جبل باورين - الشحر والشحر والطريق الساحلي للملا - الشحر، ويقع بجوار المنطقة الصناعية مصفاي تكرير النفط ومجمعات الثروة السمكية وموقع الميناء المستقبلية، وتبلغ مساحة تلك المنطقة ٢٢,٥ كم٢.

وتفيد الدراسة الخاصة بمنطقة الكلا بأنه تم إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الكلية والجزيئية، وإجراء التوثيق والتسليم وإستلام لأرض المنطقة الصناعية، فيما يتم حالياً إعداد مخططات التقسيم للمنطقة الصناعية وتحديد موقع ومساحة النواة، وإعداد دراسات النوع الصناعي، وإعداد دراسات النوع الصناعي، وإعداد دراسات الترفيهية الشبكية والتكاليف التقديرية لخدمات البنى التحتية لنواة المنطقة الصناعية، وإعداد كراسة الترويج، ومن المقرر أن يتم طرح المرحلة الأولى النواة على المستثمرين للتطوير والتنشيل.

وفيما يتعلق بالمنطقة الصناعية والخدمية والحرفية بامانة العاصمة صنعاء، التي تمثل أهم وأكبر سوق محلي إذ يصل عدد السكان إلى قرابة ٣ ملايين نسمة، فإن الضرورة تقتضي وبحسب الدراسة السابقة، إنشاء منطقتين صناعيتين خدميتين وذلك خصصت أمانة العاصمة موقعين

